

علمهم ولا يحضرون مثل هذا النكاح واما فتح النكاح فانما ينبت بعد ول على وجهه فليس هذا
 نكاح **وسب** المحرمه فاجاب لا ينبغي ان يحضروا العدد والمثل هذا النكاح في المثل
 به الفسخ اذا نزل وحصل لانه قد يتزوج بغيره بعد العقد وربما كان قبل العقد بالسماع والنزول
 ويكفي بالوضع وعقد الاقارب والمعاذ والحيوان ثم يقع الحرس والولاية **قلت** بعد
 شهادة السماع قبل هذا وما تضمنه السبوري من انهما موقوفان خلف ما تقدمه لا ينال الحرج
 والمخوض **وسب** يحرم لها نحو العتق من الواحدة عشرة وعشرون زوجها فلا
 ودعت للاحية سحلاسة وكذا فمناصة وليس لزوجه مال ولا يوجد من بيده نكاحه الا
 من نكاحه ولم يورثه بعد ولوي تحيا الفراق فيها ينبت به الزوجية ونحو العتق هل
 يكون الحكم واحدا ولو كانت مديونة فيمن له بعد ولكتنوا او الواحدة خاصة ولا يكون شيئا
 وفي شهادة من تقدمه ان المرأة ليس لها ولي في النكاح املا للزوج ومعه على من يتبعها
 عليه ما تقدم **فاجاب** للمرأة انما يطلق من ذكرته ولو عدت الى البيت من بيده
 لها الزوجية واقرت ان فلا زوجها حاكمه لتمامه بعد ولها وليس له ان يفسخ في البلد
 وما ثبت منه فان لم يجد حلف لها بالطلاق بعد ولها في ان لم يكن لها منه نفقة ونحوه بالطلاق
 عليه سحلاسة والى الزوجية وان النكاح الزوجية لم يفسخ ما وقع ويكفي والحكم رفته الى
 فلانة بنت فلان واقرت بالزوجية لفلان ففسخت عنه فلم اجده ولا احرم من يعرفه
 فلهذا وحكت بالطلاق ان ثبت اقراره بزوج لها ولد له والعز في هذا سواء شربا
 من ذكر ما نزل في لها من نكاحه والفقهاء في نكاحه وانما في حقه لان القاضي ولو كان
 كان هناك غيره اذ ازوج البنت مطلقا واذا لم يكن لها ولي يزوج ومثاله لا يحق
 واما شهادة في حق الزوج فلا تقدر في شيا وقد سئل عنها في طرفة في الجنب بشا
 والصنوع لها حكم وقد ثبت له بالطلاق **وسب** السبوري عن زينة ليس لها عدول
 ومع قدر العتق من ولها افسد لزوج بنية فماتوه ولا وليها اوطاب زوج المرأة ولا يرب
 موجبات هذه الاشياء الامم في النكاح شهادتهم لو ثبت وساقى **وسب** عن
 الحواة ساقى ونذكر ان لها زوجها او بنتها او غيرها وبالحكمة شيا ولم يكن له من اوجه
 فيه بالنفقة ولا يعرف في الاطلاق فوطا ونكاحه بالبنية فيجب عن ابيه وانما ذكرت في النكاح
 غريب واما بنت بنية غير ثمانية من سوية او غيره ولا يفيد على اكثر من ذلك فانه اذنت
 بالتحال هو اهل سبهم باسمهم او قوله نكحت عندي ما اوجب الفراق او يقول فوطا
 ويعلم بوجه على نكاح الابنية الا بوطا **فاجاب** ان كان الزوج مهر وفا ولم يعرف
 عينه كلف القاضي رجلاين يكتشفان عنده وليس لغيره ان يفسخ لوطه واقاره عن الموضوع
 الذي يغاب عنه فان لم يكن ايم اجمعت نكاحه خلفت الزوجية انكحته خلفت شيئا وانما ثبت
 في حقه طه انه لم يكتف شيئا سوى ما عتقت به ولم يفسخ اليه من قبله واطلق عليه
 ولو كان غير مهر وفا وسفقت المرأة عن صحتها ومن يعرفه فيسألون عن الاول والى له

يكي

يكن له صفة ولا ينكحها ككشف العلان عن ذم الاسم ويكفي الصفة هل هي من اليد
 فان لم يوجد طلق عليه بعد نكاح المرأة كما مر وقد اورد القاضي فيما شهد به انه رقت اليه
 تلك المرأة ويكفي امرها وكبرت ان لها زوجها اسمه وصفتها او ذكرت انه غاب من
 البلد وانما حلف على عدم النفقة وطلق عليه فلان اني ازوجها واعترف بالزوجية وقع
 الطلاق وهو قوله وان انكح بغير ذلك **وسب** المازري عن امرأة طارئة من العرب
 نزلت في زوجها خلفت في بعض الطريق قبل وصوله الى مكانه وارادت ان تطلق عليه وتكفي
 لشهدها ومخاطبة لا يعرفون **فاجاب** لا يصح لطلقة على زوج هذه المرأة بالعرف الا ان
 لا عتق منها بالزوجية وبما العتق اذعت عينه فصارته مفرقة بالعتق من غير طلاق
 رواها على الطريقة الاحتمالية لا يوجد بالانما اقرت وقد رعت ونحوه يوجب العتق
 في الاصل ذكرنا انه فاروقا في الوصولة والحكمة من الحكم ان يكون احد طرفي الزوجي فاذا دعا
 بقده اليه بالطلاق للزوجية وعاقبه حينئذ عن الوصول فالولي يجب والعيشة عن
 اسمها في ذلك الموضع الفريضة حتى يعزلها عن الزوج لغيره وانما لا يفسخ له
 شقوق عليه اسمه فيفسخ حينئذ بالعرف منه بالواجب والمهرود عن المتعولين لا يقول عليهم
 والتعويل على اقرارها وقدمه ما ذكرنا على المذهبين **قلت** الاصل الذي اشترطه
 هو شغل لاد عوي واجمالها فان القام ستمعت لاد عوي فيمده مقر امه عيا **وسب**
 لا يواخذة الاجمل كانه ويجزئ **سب** وله نظائر ومنه مسئلة دعوى كذا في اوجه
 في كتاب العز ومنه مسئلة دعوى المسئلة والوديعه عن نكاحها وكذا في النكاح والزوجية
 وكان الاقرار بوطى حارية يدعي نكاحه ويكفي ما حيا ومنه مسئلة هذه الحجة للوطى
 في هذه الحجة اليه وفضله في مسئلة للفتك والفاصي ويجوز ان يفتك من
 النكاح بغيره الذي اشترطه الشيخ في نكاحه **وسب** السبوري عن طلاق ثلاثا
 ونزوحها الا في بيده عن عدول ودخل بها وطاقم شهرها قبله ثم طلقها ونزوحها الاول
 هل يقول على تزويج الثاني بعين الاعد وله امر **فاجاب** لا يصح تزويجها ولا يحال له هذا
 النكاح اذا كانا عتق عدلين ولو حصر جماعة كثيرة عن النكاح فقد اجبت عنه في غيره هذا
وسب ابن حبيب عن المرأة تقدم المديونة مع الحاج ويقول خلفت العتق واراد
 النكاح ولا يصح له الطلاق الا الامن فوطا ومع من ذوات العتق والاوليا هل ينزوحها
 المسلمان **فاجاب** تزويج ولا تطلب بنية مائة لا زوج لها اذا كانت عتق لغيره
 ابوطن واحب سواد اهل يعرفها ويبرها من معنى الرقة سواء الامن عتق يكتف شهادة
 فان استنزاب نكاحا ولا يزوجها ولا يثبت حتى يكتمها فاقاب ابن طه **وسب** في
 ابن حبيب اصله من ذهب المثل من تزويج يكون لها فاذا ظهر خلاف فوطا لم يزوجها
 وبذلك ذلك الرجل بانها امرأة ومعه عدلان فيقول انك نكحتني في هذا الصداق
 وانه عن قبلي تزويج هذه وقد نكحها عدلان في نكاحها من عدلين على

في كتاب العز ومنه مسئلة دعوى المسئلة والوديعه عن نكاحها وكذا في النكاح والزوجية وكان الاقرار بوطى حارية يدعي نكاحه ويكفي ما حيا ومنه مسئلة هذه الحجة للوطى في هذه الحجة اليه وفضله في مسئلة للفتك والفاصي ويجوز ان يفتك من النكاح بغيره الذي اشترطه الشيخ في نكاحه